

ملخص سياسات رقم 33

تطورات التجارة السورية وأهمية دور التجارة الزراعية في تعزيز التنمية الاقتصادية وأثر السياسات في هذا التطور

عامر سليمان

المركز الوطني للسياسات الزراعية - قسم السياسات التجارية

دمشق شباط 2012

الفهرس

| | |
|---------|--|
| 1..... | مقدمة |
| 1..... | 1- واقع الاقتصاد السوري..... |
| 2..... | 2- العلاقة بين التنمية والتجارة |
| 3..... | 3- السياسات التجارية والزراعية..... |
| 3..... | 3.1- السياسات التجارية..... |
| 5..... | 4- تطورات التجارة السورية:..... |
| 10..... | 1.4- التجارة الزراعية السورية:..... |
| 11..... | 1.1.4- الصادرات الزراعية السورية:..... |
| 13..... | 2.1.4- الواردات الزراعية السورية:..... |
| 17..... | خاتمة:..... |
| 18..... | المصادر:..... |

مقدمة

تعتبر التجارة مكوناً هاماً جداً لميزان المدفوعات وقد سعت الحكومة السورية مؤخراً لتحرير تجارتها ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وذلك عن طريق تحديث أنظمتها وبنية تشريعاتها حيث أصبح للقطاع الخاص دور أكبر مع توقيع عدد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية والثنائية مع عدد من البلدان كتركيا ، إيران ، فنزويلا... الخ وقد عملت سورية على إجراء الإصلاحات المالية والاقتصادية التي ساعدت على التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أما فيما يخص منظمة التجارة العالمية (WTO) فقد تقدمت بطلب الانضمام إلى (WTO) عام 2001 وأصبحت عضو مراقب عام 2010 ، كذلك انضمت سورية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا) وسعت لزيادة عدد الشركاء التجاريين عن طريق تبسيط أحكام التجارة الخارجية فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير من خلال التسهيلات التي أنجزت.

إن الهدف من هذا الموجز هو بيان أثر تطورات التجارة السورية وخاصة الزراعية منها في إنعاش الاقتصاد السوري وتسهيل الضوء على التطورات الحاصلة فيه بالإضافة إلى عرض واقع السياسات التجارية بشكل عام والسياسات التجارية الزراعية بشكل خاص.

1- واقع الاقتصاد السوري

عمل الاقتصاد السوري في الآونة الأخيرة على تنفيذ برنامج إصلاحي اقتصادي استهدف تسريع رفع معدلات النمو الاقتصادي والوصول إلى معدل نمو يعادل 8% بحلول العام /2015/ وزيادة الناتج المحلي الإجمالي وإصلاح مؤسسات القطاع العام وتطوير تنافسيّتها وتحديثها وزيادة مساهمة القطاع الخاص في بناء الاقتصاد ، وذلك لتحقيق أهداف إستراتيجية التنمية الاقتصادية لتلبية متطلبات النمو السكاني المتزايد وخفض معدلات البطالة الحالية والمقدرة عام /2009/ بحوالي 8.4% وزيادة التنوع الاقتصادي وتحقيق الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتشجيع الصادرات وترشيد الإنفاق الإداري وتحسين بيئة الاستثمار.

تشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء إلى أنه وصل إجمالي عدد القوى العاملة في عام 2009 إلى حوالي 5 مليون نسمة يمثلون حوالي 25% من إجمالي السكان وشكل قطاع الخدمات أعلى نسبة من إجمالي القوة العاملة وهي 26% تلاه قطاع تجارة المطاعم والفنادق (16.38%) ، ثم قطاع الصناعة (16.36%) ، وقطاع البناء والتشييد (16.2%) ، فالزراعة (15.2%) ، ثم النقل والاتصالات (7.6%) وأخيراً نال قطاع المال والتأمين أقل نسبة (2.2%).

2- العلاقة بين التنمية والتجارة

إن العلاقة بين التنمية والتجارة متينة ومتبادلة ، فالزيادة في حجم الصادرات تنعكس في الجانب الآخر بزيادة في معدلات الإنتاج أي زيادة في معدلات التنمية الاقتصادية والعكس صحيح بمعنى آخر إن معدل التنمية الاقتصادية يتوقف إلى حد بعيد على التجارة الخارجية ، كما إن هيكل التجارة الخارجية ومعدل نمو الصادرات والواردات ، هي إحدى أهم مؤشرات التجارة والتي تنعكس على التنمية الاقتصادية.

في سوريا لازالت التجارة بصورة عامة والتجارة الزراعية بصورة خاصة هي إحدى مقومات التطور والنمو ونقطة الانطلاق لتحسين العلاقات مع العديد من دول العالم ، حيث سعت سورية خلال العقود الأخيرة على تبادل المصالح الاقتصادية وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار وتطوير النشاط الاقتصادي من خلال تحرير التجارة مع الدول العربية عبر اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبعض اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع إيران وأوكرانيا وتوقيع اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى مع الاتحاد الأوروبي. إن تحرير التجارة يعني أن هناك فرصة لاتساع الأسواق وزيادة المبيعات بالنسبة للمنتجين والموردين وفرص جديدة للعمل للأشخاص ، أما المستهلكين فسيتمتعون بفرصة الشراء بسعر أقل مع اتساع فرصة الاختيار بين المنتجات المختلفة. أي أن الاقتصاد ككل سيكتسب إمكانيات أكبر للنمو وهذا يشكل شكلاً من أشكال التنمية الاقتصادية.

سمحت الحكومة السورية في فتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي بالشراكة في البناء والتنمية الاقتصادية من خلال المشاريع والاستثمارات العربية والأجنبية وفتح المصارف الخاصة وشركات التأمين لتحقيق المصلحة المشتركة وعملت على تحسين البيئة الاستثمارية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتقديم حوافز وامتيازات للمستثمرين شملت تخفيض الضرائب والرسوم على المشاريع الاستثمارية وإعفاءات من ضريبة الدخل، بلغت الزيادة في حجم المشاريع الاستثمارية 60 مشروعاً في العام 2009 وشكلت نسبة زيادة قدرها 33% مقارنة بالعام السابق 2008 وكانت حصة الصناعة من هذه الزيادة 9%. وفي عام 2011 بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المرخصة وفق قوانين تشجيع الاستثمار 391 مشروعاً في مجالات الصناعة والزراعة والنقل منها 41 مشروعاً لغير السوريين (تقرير التجارة - 2011). وهذا ساهم في تعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية.

لقد حقق الاقتصاد السوري تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي¹ خلال الفترة 2002/2000 وحتى 2009 بالأسعار الثابتة لعام 2000 حوالي 5.9% سنوياً وقد حقق أعلى معدل نمو في عام 2009 وقدره 6.2% وفي عام 2007 أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ /70667/ ليرة سورية في عام 2009 بزيادة قدرها /2376/ ليرة سورية عن العام السابق بلغت نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 19% في العام 2009 (بالأسعار الثابتة) وكانت مساهمته أعلى من العام السابق بمقدار 1%.

¹ - من المعروف إن الناتج الإجمالي المحلي يشكل المصدر الرئيسي لمجموع السلعة والخدمات وإن تطور النشاط الاقتصادي وهيكل الإنتاج الاجتماعي يعطي مؤشراً على تطور هيكل التجارة الخارجية والقدرة التصديرية للدول.

الجدول 1 الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي بالأسعار الثابتة لعام 2000، متوسط 2000-2002 حتى 2009 (مليون ليرة سورية و %)

| AGR | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | متوسط -2000 2002 | سورية |
|-----|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|---------------|------------------------|--|
| 5.9 | 1,422, 178 | 1,339, 286 | 1,284, 035 | 1,215, 082 | 1,156, 714 | 1,089, 027 | 1,018, 708 | 953,5 40 | الناتج المحلي الإجمالي |
| 1.3 | 265,04 8 | 230,74 7 | 252,85 6 | 292,45 7 | 265,50 4 | 246,27 0 | 254,0 78 | 242,2 18 | الناتج المحلي الزراعي |
| | 19 | 17 | 20 | 24 | 23 | 23 | 25 | 25 | الناتج المحلي الزراعي / الناتج المحلي الإجمالي |

المصدر المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2010.

وبالمقابل بقيت نسبة مساهمة قطاع التصنيع ثابتة عند 23% في السنوات الثلاث الأخيرة ، وبلغت نسبة قطاع تجارة الجملة والمفرق 21% وجاء بعده قطاع النقل والاتصالات (12%) وقطاع الخدمات الحكومية (12%) ثم قطاع المالية والتأمين (5%) وأخيرا قطاع البناء والتشييد (4%). (بيانات المكتب المركزي للإحصاء ، 2010).

3- السياسات التجارية والزراعية

1.3- السياسات التجارية

سعت سورية إلى إجراء تغيير شامل في سياساتها التجارية انسجاما مع النهج الإصلاحية الذي تبنته لتحقيق اندماجها بالسوق العالمية من جهة وتوجهاتها الهادفة إلى الدمج بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات التنمية الاجتماعية فقامت بإجراء تعديلات تناولت الجوانب التشريعية والقانونية والمؤسسية وقامت بإلغاء معظم القيود التي تعرقل التبادل التجاري وشملت التعديلات إصدار مئات القرارات التي تتناول تحرير استيراد العديد من السلع واتخاذ العديد من الإجراءات الاقتصادية والمالية الداعمة لهذا التوجه ومنها تطوير البيئة الإدارية والتشريعية وتبسيط إجراءات التخليص الجمركي للمستوردات وتخفيض الرسوم الجمركية على معظم المواد الأولية الزراعية أو الصناعية لتصبح 1% بما يحقق تخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية وقد أصدرت الحكومة العديد من التشريعات التي تساعد على تعزيز التجارة الخارجية وإزالة العوائق التجارية ومنع الاحتكار وقد انعكس ذلك على تطور أداء التجارة السورية حيث أظهرت دراسة أعدتها هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع الجهات المعنية لتحليل واقع التجارة الخارجية السورية للفترة من 2000 - 2007/ أن الواردات تضاعفت أكثر من ثلاثة أضعاف وان الصادرات السورية ازدادت بأكثر من ضعفين ونصف.

كما اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات التي تساعد على تحقيق انفتاح التجارة السورية على التجارة العالمية ، وفي هذا الإطار أطلقت وزارة الصناعة برنامجا لتحسن الجودة يستهدف تحسين جودة المنتجات السورية بتمويل من الاتحاد الأوروبي والارتقاء بجودة المنتجات الصناعية وتعزيز التجارة السورية مع العالم وسيتم في إطار البرنامج تطوير التشريعات بما يحقق دعم البنية التحتية للجودة في سورية وهذا سيساعد على تحفيز المنتجين لزيادة اهتمامهم برفع جودة منتجاتهم وتعزيز قدرات المنتجات السورية من اجل الدخول إلى الأسواق العالمية ، وفي نفس السياق يتم

التحضير لتأسيس مجلس وطني للجودة وهيئة ناظمة لها ، كما أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة دليلا حول الممارسات الضارة في التجارة الخارجية لتعريف المنتجين السوريين بالإجراءات المتعلقة بحماية المنتج الوطني من أضرار التجارة الخارجية مثل الإغراق والدعم.

سمحت سورية بفتح أسواقها أمام المستوردات الأجنبية من الدول العربية وتركيا بموجب اتفاقيات منطقة التجارة الحرة كما سمحت باستيراد معظم السلع من كافة دول العالم وخفضت الرسوم الجمركية على المستوردات وأزالت معظم العوائق غير الجمركية.

إن بنية المستوردات تعكس السياسة التجارية التي أعطت الأولوية من خلال التسهيلات المقدمة في هذه الفترة لاستيراد السلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج التي تساعد على التطور في عملية التنمية الاقتصادية حيث اتخذت الحكومة قرارا ألغت بموجبه أعمال الحصر والقيود والعمولة على كافة المستوردات لصالح بعض المؤسسات والتي حددت بموجب المرسوم التشريعي رقم (61) للعام /2009/ على أن يتم الإلغاء خلال عام من تاريخ نفاذه وعلى ست مراحل.

2.3- السياسات التجارية الزراعية

يعتبر القطاع الزراعي احد أهم القطاعات التي تسهم في رفد الاقتصاد الوطني بالموارد الاقتصادية وقد استهدفت إستراتيجية التنمية الزراعية والخطط الخمسية المتعاقبة تنمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والتوسع في التصنيع الزراعي والغذائي يربط الإنتاج الزراعي بالإنتاج الصناعي وتصدير السلع المصنعة من أجل تحقيق قيمة مضافة أعلى ، إضافة إلى تحقيق الأهداف العامة الأخرى التي من شأنها تحسين نوعية المنتجات الزراعية بهدف تصديرها مثل استخدام التقانات الحيوية وتقليل المواد الكيماوية المستخدمة بالزراعة وتطوير الزراعة العضوية. وقد اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات لتطوير القطاع الزراعي ومواكبته لمتطلبات الإصلاح الهيكلي بما يساهم في تعزيز التجارة الزراعية حيث تركزت الجهود على إعادة توزيع الدعم الزراعي وتنظيمه لجعله موجها لخدم أغراض السياسة العامة الإنمائية المتمثلة في تحقيق الاستقرار في إنتاج المحاصيل الإستراتيجية وزيادة الإنتاج لتحقيق فائض للتصدير من السلع الزراعية التجارية وذلك من خلال:

- ✓ إنشاء صندوق الدعم الزراعي الذي بدأ العمل فيه بتاريخ 2009/1/1 حيث يتم توزيع الدعم بشكل مدفوعات مباشرة على أساس وحدة المساحة المزروعة.
- ✓ الاستمرار بدعم المحاصيل الإستراتيجية (القمح , القطن , الشوندر).
- ✓ تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال الدعم المقدم للتحويل إلى الري الحديث من خلال الصندوق الذي أنشئ بموجب قانون 91 لعام 2005.
- ✓ رفع سقف القروض الزراعية المتوسطة الأجل من عشرة ملايين إلى العشرين مليون ليرة سورية ورفع سقف القروض الطويلة الأجل من خمسة وعشرين إلى خمسين مليون ليرة سورية (قرار المصرف الزراعي التعاوني 220 / م لعام 2010).

✓ تمويل الفلاحين من المصرف لشراء مستلزمات الإنتاج (وتشمل البذار - والأسمدة - والشتول) لزراعة محصول القطن للموسم الزراعي الصيفي لعام 2011 بغض النظر عن المديونية المستحقة الأداء للمصرف (قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 4679 لعام 2011).

كما تعمل الحكومة من خلال تقديم المزيد من المحفزات إلى زيادة الاستثمارات الزراعية التي تساعد على تنشيط الصادرات الزراعية والتي مازالت دون التطلعات المنشودة وقد زاد تخوف المستثمرين من إقامة مشاريع استثمارية زراعية بسبب الأزمة المالية العالمية التي أصابت العالم في السنوات الأخيرة.

وفي مجال الاستيراد ، استمرت سورية في سياساتها التجارية بالانفتاح على العالم والتحرير التدريجي لأسواقها والسماح باستيراد معظم السلع الزراعية باستثناء بعض السلع الحساسة التي قد يسبب استيرادها الإضرار بالإنتاج المحلي بالإضافة إلى بعض الحالات التي يتم فيها وقف استيراد مادة معينة بصورة مؤقتة لحماية المنتج الوطني أو لعلاج حالة طارئة.

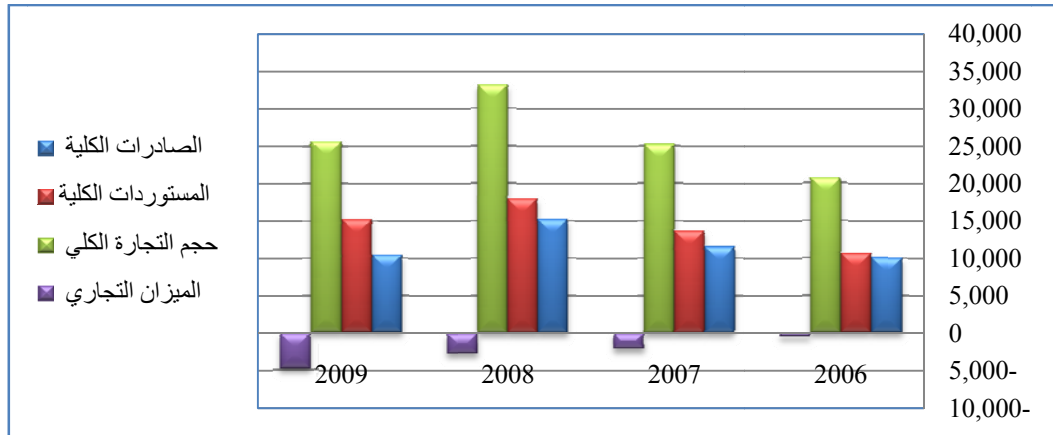
على سبيل المثال ، قامت الحكومة مؤخراً بتحرير الأسمدة وسمحت باستيرادها بكافة أنواعها ، بالمقابل منعت استيراد الحمضيات من كافة الدول باستثناء دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتركيا وفق اتفاقيات التجارة الحرة معها بسبب توفرها محلياً واستيرادها بنوعيات جيدة على مدار العام من هذه الدول كذلك أوقفت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي استيراد اللوز بقشره أو بدون قشر بسبب كفاية الإنتاج المحلي وتم منع إدخال مادة الحليب المجفف من منشأ أو مصدر صيني إلى القطر كإجراء احترازي مؤقت بعد حدوث وفيات لأطفال صينيين نتيجة استهلاكهم للحليب الملوث.

4- تطورات التجارة السورية

شهدت سورية في عقدها الأخير مجموعة من التطورات والإجراءات لتعزيز تجارتها حيث سعت إلى الانفتاح على الأسواق العالمية من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات المتعلقة بتبسيط أحكام التجارة الخارجية ولاسيما فيما يخص الاستيراد والتصدير حيث سمحت باستيراد الكثير من السلع التي كانت محظورة أو محصورة وفتحت المجال لتصدير معظم السلع.

يبين الشكل رقم 1 ملامح التجارة الخارجية السورية للفترة 2006 – 2009 والذي يظهر التوسع بشكل ملحوظ في حجم التجارة غير أن زيادة الواردات كانت أكبر من الصادرات وهذا أدى لزيادة العجز في الميزان التجاري. حيث بلغ العجز فيه 4781 مليون دولار عام 2009.

الشكل 1 مؤشرات التجارة الكلية السورية، 2006 – 2008 (مليون دولار)



المصدر: تقرير التجارة الزراعية، 2009

كما حدث توسع مهم في حجم التجارة مع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الكبرى (غافتا)، والجدول التالي يظهر أن التجارة الكلية مع دول منطقة غافتا زادت بمعدل سنوي مقداره 25.7%، فقد ازدادت من 526 مليار ليرة سورية إلى 843 مليار ل.س خلال متوسط الفترة 2002-2009 إلى عام 2009، وقد امتصت التجارة غير الزراعية من حيث القيمة الجزء الأكبر من هذه الزيادة وبمعدل نمو سنوي 27.2% مقارنة بالتجارة الزراعية التي تزايدت بمعدل قدره 22.6% وبالمقابل فقد تناقصت نسبة التجارة الزراعية من إجمالي التجارة من 35% لمتوسط الفترة 2000-2002 إلى 29% في عام 2009 بينما زادت نسبة مشاركة التجارة غير الزراعية من إجمالي التجارة لنفس الفترة من 65% إلى 71%. إلا أن الزيادة في الصادرات الإجمالية لم تصل إلى نفس المستوى الذي يعادل الزيادة في الواردات الجدول 2.

الجدول 2 تطور التجارة السورية الكلية والزراعية مع دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال متوسط الفترة 2000-2002 و 2009 (مليون ليرة سورية).

| معدل النمو السنوي | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | Av. 2000-002 | البند |
|-------------------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|--------------|---------------------------------------|
| 27.2 | 373,939 | 489,778 | 362,421 | 281,098 | 129,614 | 128,627 | 83,755 | 54,660 | التجارة الكلية غير الزراعية (ص+و) |
| 22.6 | 151,963 | 189,929 | 113,618 | 93,305 | 47,465 | 46,770 | 37,826 | 29,702 | التجارة الزراعية |
| 25.7 | 525,903 | 679,707 | 476,039 | 374,403 | 177,079 | 175,397 | 121,581 | 84,362 | إجمالي التجارة (ص+و) |
| | 29 | 28 | 24 | 25 | 27 | 27 | 31 | 35 | التجارة الزراعية / إجمالي التجارة % |
| | 71 | 72 | 76 | 75 | 73 | 73 | 69 | 65 | التجارة غير الزراعية / إجمالي التجارة |

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء وقاعدة البيانات في المركز الوطني للسياسات الزراعية²، ص (صادرات)، و (واردات)

² - الأرقام معدلة على أسعار 2000

من جهة أخرى سعت الحكومة السورية إلى توسيع نطاق صادراتها جغرافياً وكان الهدف من ذلك زيادة الصادرات لتأمين الموارد المالية اللازمة لتلبية حاجات الاستيراد المتزايدة. وضمن هذا السياق بدأت الحكومة منذ سنوات على إصدار التشريعات التي تساعد في تسريع عملية الإصلاح والتي تستهدف تعزيز الصادرات وتحسين تنافسيتها وإزالة العقبات التي تواجه التصدير. ويتم حالياً التركيز على التحول نحو إنتاج وتصدير السلع المصنعة للاستفادة من القيمة المضافة وبالمقابل تخفيض استيرادها.

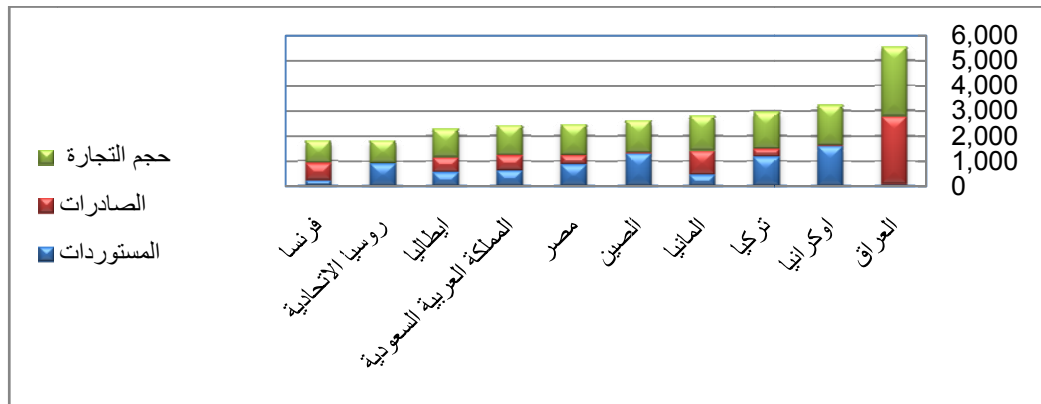
أحرزت سوريا نقلة نوعية في تجارتها خلال سنواتها الأخيرة حيث بلغ معدل النمو السنوي للصادرات السورية خلال متوسط الفترة 2002-2000 وحتى العام 2009 نسبة 11% وساعد انضمام سورية للعديد من الاتفاقيات التجارية في زيادة الصادرات والتخفيف من العوائق التي تواجهها التجارة السورية عند دخول الأسواق الخارجية وبالرغم من نمو الصادرات المتسارع إلا أن حجم الواردات ظل أكبر من الصادرات حيث بلغ معدل النمو السنوي للواردات 16.9%.

احتلت العراق في عام 2009 المرتبة الأولى بالنسبة لحجم التجارة والتي وصلت إلى 2775 مليون دولار حيث بلغت حصة التجارة مع العراق 10.8% من إجمالي التجارة السورية، تلتها أوكرانيا مشكلة 6.3% من إجمالي التجارة السورية، وقد مثلت تركيا ثالث أكبر شريك تجاري لسورية بالنسبة لإجمالي التجارة حيث بلغت قيمة التجارة الكلية بين سورية وتركيا 1475 مليون دولار تليها ألمانيا لتصبح إحدى أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين لسورية حيث بلغ إجمالي التجارة معها 1403 مليون دولار وبلغت حصة التجارة معها (5.5%) عام 2009، فالصين (5.1%)، مصر (4.8%)، المملكة العربية السعودية (4.7%)، روسيا الاتحادية (3.6%) وأخيراً فرنسا (3.5%).

إن القسم الأكبر من الصادرات السورية كان موجهاً للعراق حيث بلغت قيمتها 2697 مليون دولار، تلتها ألمانيا 953 مليون دولار، ثم فرنسا حيث شكلت ثالث أكبر سوق تجاري للسلع السورية المصدرة والتي بلغت 675 مليون دولار، فإيطاليا 591 مليون دولار، أما المملكة العربية السعودية فقد احتلت المرتبة الخامسة حيث وصلت قيمة الصادرات 588 مليون دولار، (الشكل 2).

بلغت حصة الدول الخمسة المذكورة أعلاه من إجمالي الصادرات السورية حوالي 52.5% للعام 2009 والتي أبدت ارتفاعاً طفيفاً عن العام 2008 والبالغ 50.8%.

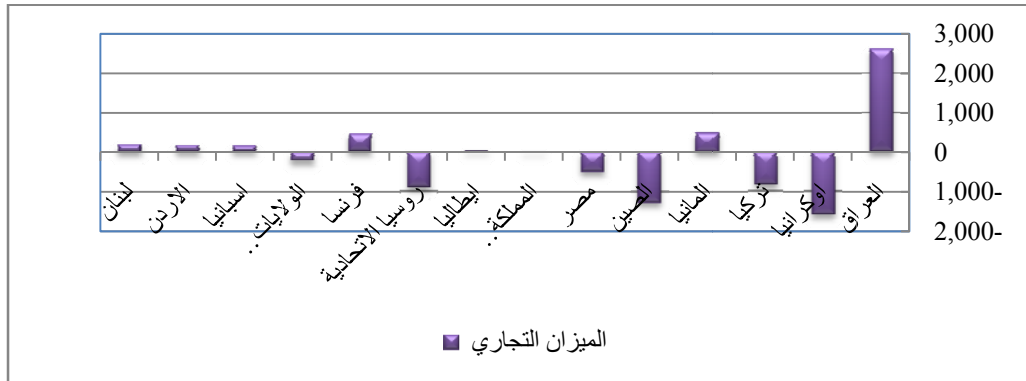
الشكل 2 أهم الشركاء التجاريين لسوريا 2009 (مليون دولار)



المصدر: تقرير التجارة السورية 2010

بالنسبة للميزان التجاري فقد شكل عجزاً مع كل من أوكرانيا بقيمة 1592 مليون دولار ، تلتها الصين (1282 مليون دولار) ، ثم روسيا الاتحادية (903 مليون دولار) ، تركيا (844 مليون دولار) ، مصر (503 مليون دولار) ، والولايات المتحدة الأمريكية (240 مليون دولار) حيث كانت سورية تقريباً مستوردة فقط من أوكرانيا والصين. في حين كان الميزان التجاري موجبا مع كل من العراق ألمانيا وفرنسا وإسبانيا ولبنان والجزائر والأردن كما هو موضح بالشكل 3.

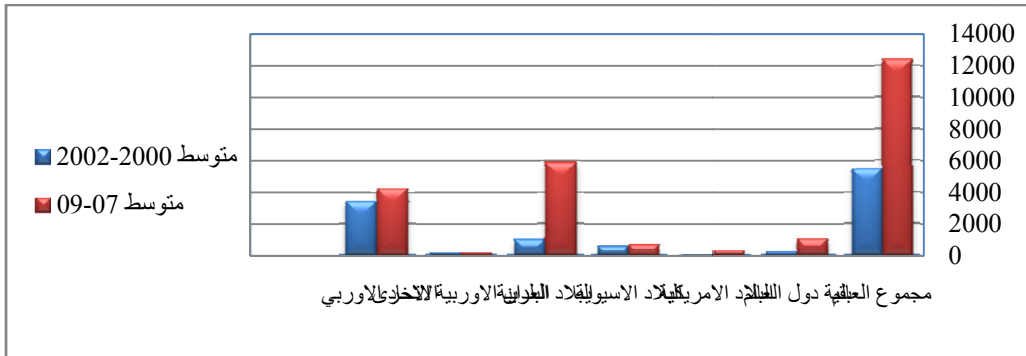
الشكل 3 الميزان التجاري مع أهم الشركاء التجاريين 2009 (مليون دولار)



المصدر: تقرير التجارة السورية 2010

بالنسبة لمجموعات الدول فما زالت الدول العربية الوجهة الأساسية للصادرات السورية في عام 2009 فقد بلغت حصتها حوالي 52% من إجمالي الصادرات في عام 2009 تلاها الاتحاد الأوروبي والذي شكل حوالي 30% ثم الدول الآسيوية كما في الشكل التالي:

الشكل 4 الصادرات السورية الكلية بحسب المناطق لمتوسط الفترة (2000 - 2002 و الفترة 2007 - 2009) - مليون دولار



المصدر : إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء ، المديرية العامة للجمارك

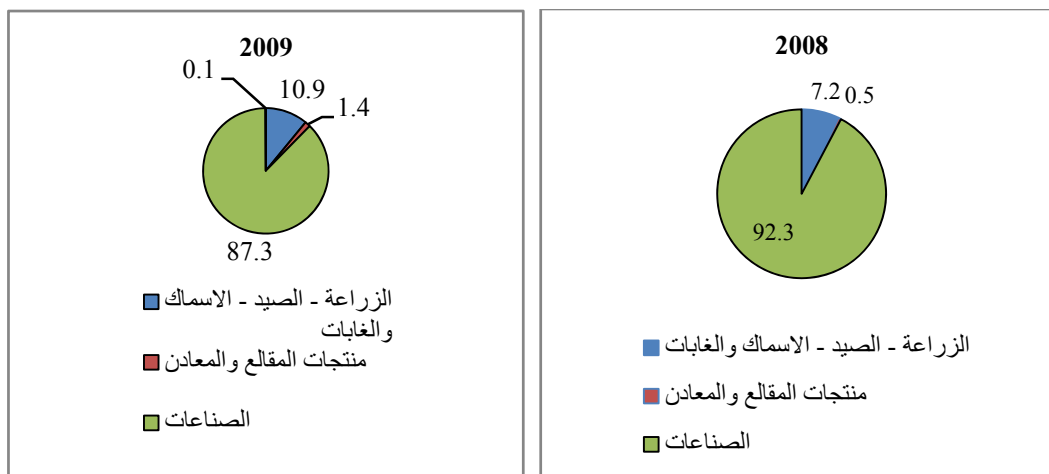
ارتفعت صادرات اثنين من القطاعات الثلاثة الرئيسية في العامين /2007 و 2008/ ، ونمت صادرات منتجات المقالع والمعادن بحوالي 8% في عام /2007/ ، وبحوالي 36% في عام /2008/ ، وحققت السلع المصنعة أيضاً قفزة في صادراتها حيث بلغت نسبة نموها 19.6% في عام /2007/ و 47% في عام /2008/ ، في حين أن الصادرات الزراعية تراجعت بحده في عام /2008/ وهبطت بمقدار 20% وكان المعدل السنوي لنمو الصادرات الزراعية في

العام /2008/ قد بلغ 14.9% في حين انه كان 6% لمنتجات المقالع والمعادن وكان حوالي 48.8% لصادرات المنتجات الصناعية.

أما فيما يخص توزيع الصادرات حسب القطاعات في عام 2009 فقد شكلت صادرات المعادن والمقالع نسبة 29% من إجمالي الصادرات ، في حين تراجع قطاع التصنيع من 54% في عام 2008 إلى 48% في عام 2009 أما قطاع الزراعة فقد تقدم من 7% في عام 2008 إلى 14% في العام 2009.

بالنسبة للواردات السورية تطورت بصورة ملحوظة بمعدل نمو سنوي قدره 16.9% خلال الفترة 2000-2002 حتى العام 2009 حيث تتكون المنتجات المستوردة بشكل أساسي من المنتجات الصناعية التي ساهمت بحوالي 87% من إجمالي المستوردات في العام 2009 وبلغت مستوردات المنتجات الزراعية 11% بينما كانت منتجات المقالع والمعادن والقطاعات الأخرى محدودة جداً لم تتجاوز 1% من إجمالي المستوردات لكل منها.

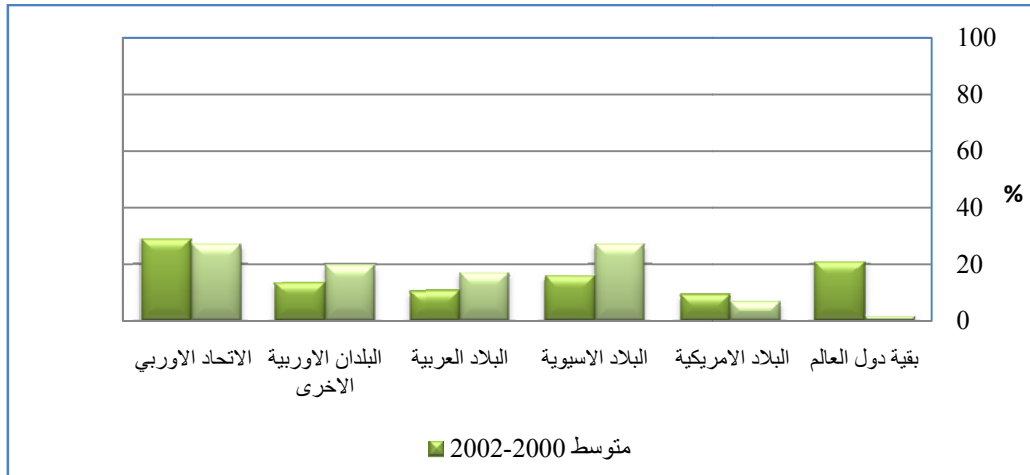
الشكل 5 تطور بنية المستوردات والنسب المئوية لمكوناتها.



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات وإحصاءات المديرية العامة للجمارك.

إن أهم مصادر المستوردات على مستوى المناطق عام 2009 كانت الدول الآسيوية وشكلت 31.2% من إجمالي الواردات وبلغت قيمتها 4755 مليون دولار وجاء الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية وساهم بنسبة 23.6% وبلغت قيمة صادراته لسورية 3607 مليون دولار ثم الدول الأوروبية الأخرى وشكلت 18% (2758 مليون دولار) تلتها الدول العربية بنسبة 16.4% (2509 مليون دولار) ثم المستوردات من الدول الأمريكية وكانت 9.6% وشكلت المستوردات من بقية دول العالم 1% فقط. والشكل التالي يبيّن بعض التغيرات في مناطق الاستيراد خلال الفترتين 2002-2000 و 2009-2007 حيث يظهر تراجع حصة المستوردات من الاتحاد الأوروبي في الفترة 2009-2007 مقارنة بالارتفاع بحصة البلدان العربية والآسيوية.

الشكل 6 حصص العالم للمستوردات بالنسبة لسورية (%)

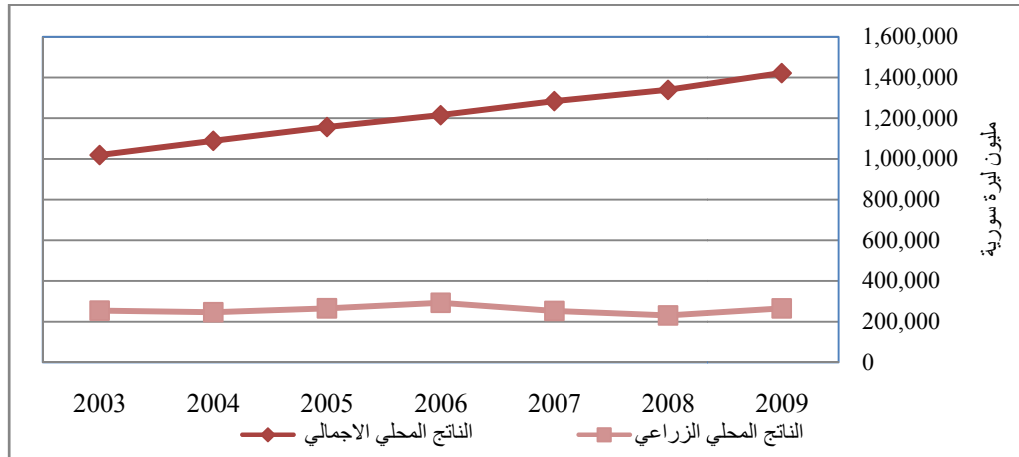


المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات وإحصاءات المديرية العامة للجمارك.

1.4- التجارة الزراعية السورية

تساهم الزراعة في معظم النشاطات الإنتاجية والتجارية والتصنيعية للقطاعات الأخرى ويعتبر قطاع الزراعة من أهم القطاعات في الاقتصاد السوري ، ويعمل به حوالي /814 ألف فرد ، وكما ذكرنا في مطلع الموجز ساهمت الزراعة بالنتاج المحلي الإجمالي بحوالي 19% في العام 2009 والأسعار الثابتة ويبين الشكل 7 الترابط بين الناتج المحلي الزراعي والناتج المحلي الإجمالي حيث كان اتجاه المنحنيين متماثلاً حتى عام 2006 صعوداً حيث مال الناتج المحلي الزراعي للهبوط متأثراً بالظروف المناخية في حين بقي الناتج المحلي الإجمالي صاعداً.

الشكل 7 مقارنة الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2003 حتى 2009 (مليون ليرة سورية)

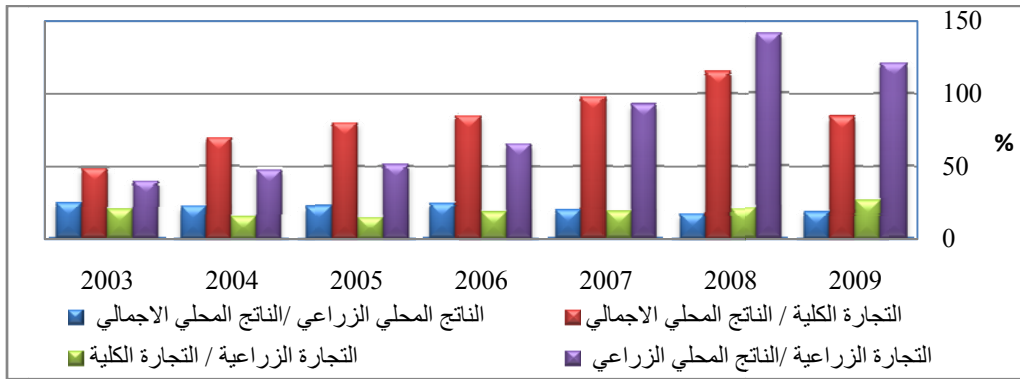


المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية لعدة سنوات

تضاعفت قيمة التجارة الزراعية بالأسعار الجارية خلال العشر سنوات الماضية ووصلت نسبتها إلى التجارة الكلية 26.7% وفي الناتج المحلي الإجمالي 22.6% ويمكن إرجاع سبب الارتفاع إلى تسارع وتيرة التبادل التجاري الزراعي الذي يشهد تطوراً نوعياً بسبب زيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاطات التجارية الزراعية بعد صدور

قوانين إلغاء حظر وحصر وتقييد معظم السلع الزراعية من الاستيراد أو التصدير كما شهدت سورية إقامة العديد من المشاريع الاستثمارية الإنتاجية والتسويقية للمنتجات الزراعية التي ساهمت في زيادة الإنتاج الزراعي المتاح للتصدير. وقد شهد التبادل التجاري الزراعي تطوراً مهماً انعكس في زيادة معدل النمو السنوي للتجارة الزراعية بحوالي 20.4% خلال الفترة 2002-2000 حتى العام 2009 ويتضح هذا التطور أكثر من مقارنة التجارة الزراعية في الفترتين 2002-2000 و 2009-2007 حيث زادت قيمتها بمعدل 227%.

الشكل 8 نسبة التجارة الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2009 (%)

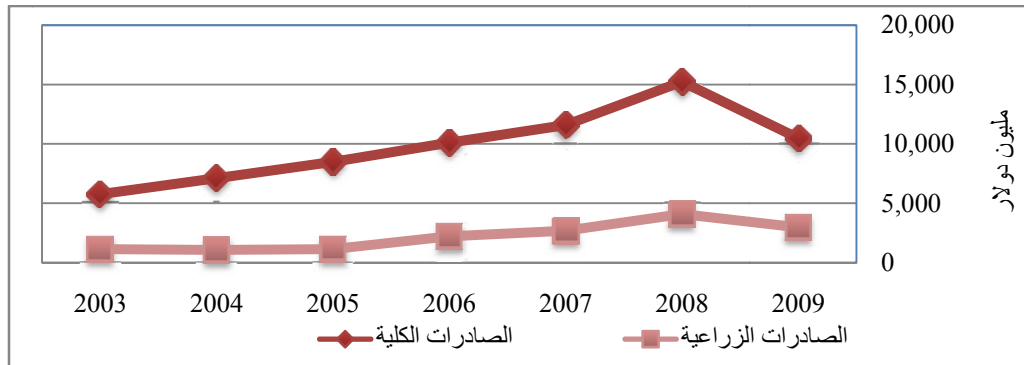


المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية لعدة سنوات

1.1.4- الصادرات الزراعية السورية

تمتلك الصادرات الزراعية دوراً هاماً في تطوير وتحسين فعالية القطاع الزراعي من خلال مساهمتها بالنشاطات الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية بالإضافة إلى كونها عامل جذب للاستثمارات الزراعية. لذلك عملت الحكومة على رفع هذا القطاع بعدد من الإجراءات التي تساهم في تحسين تنافسية المنتجات الزراعية كزيادة الرقابة على الصادرات الزراعية والاهتمام بمسألة الجودة والتركيز على إنتاج سلع صحية وخالية من المواد الكيميائية باستخدام المكافحة الحيوية على مجموعة من المنتجات الزراعية أهمها مما انعكس ذلك على زيادة الصادرات الزراعية بصورة كبيرة حيث وصل معدل النمو السنوي خلال الفترة 2002-2000 وحتى العام 2009 إلى 17%.

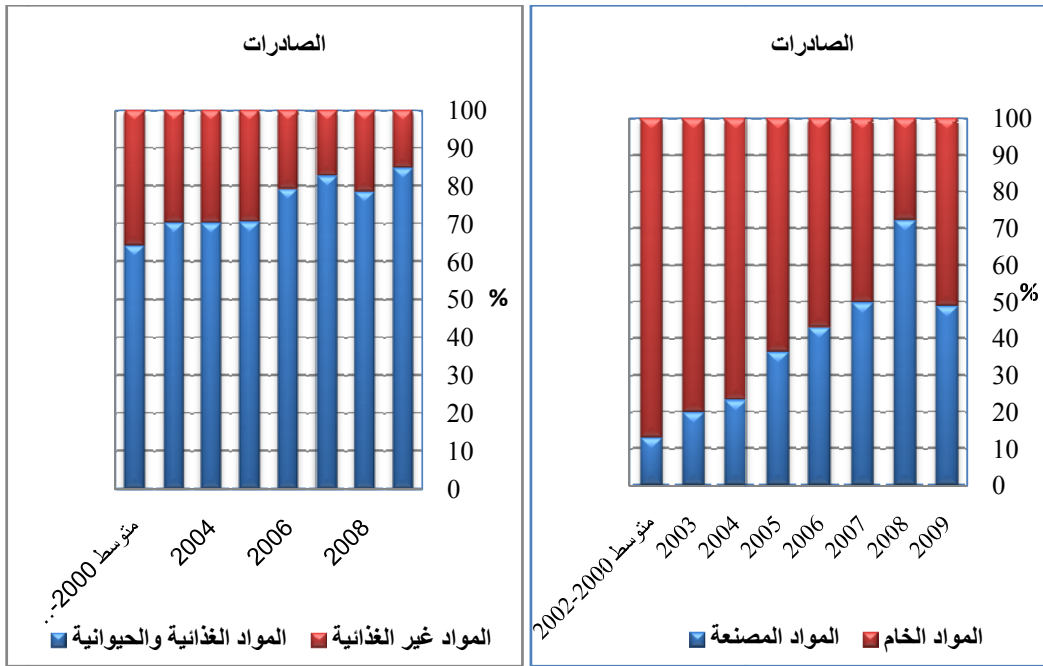
الشكل 9 الصادرات الكلية والصادرات الزراعية خلال الفترة 2003 وحتى 2009 (مليون دولار)



المصدر: إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء لعدة سنوات

يعتبر التحول التدريجي نحو زيادة الصادرات الزراعية المصنعة للاستفادة من القيمة المضافة من المؤشرات الايجابية في تطور الصادرات الزراعية ويلاحظ أن نسبة السلع الخام المصدرة تناقصت في الفترة السابقة من 57% في عام 2006 إلى 51% في عام 2009 في مقابل زيادة في نسبة المنتجات المصنعة من 43% إلى 49% لنفس الفترة. من جهة أخرى تتكون معظم الصادرات الزراعية من السلع الغذائية والتي بلغت مساهمتها حوالي 85% من إجمالي الصادرات الزراعية في عام 2009 وبلغت نسبة مساهمة السلع الخمس الأولى في إجمالي الصادرات الزراعية حوالي 29% وحصّة العشر سلع الأولى 37%.

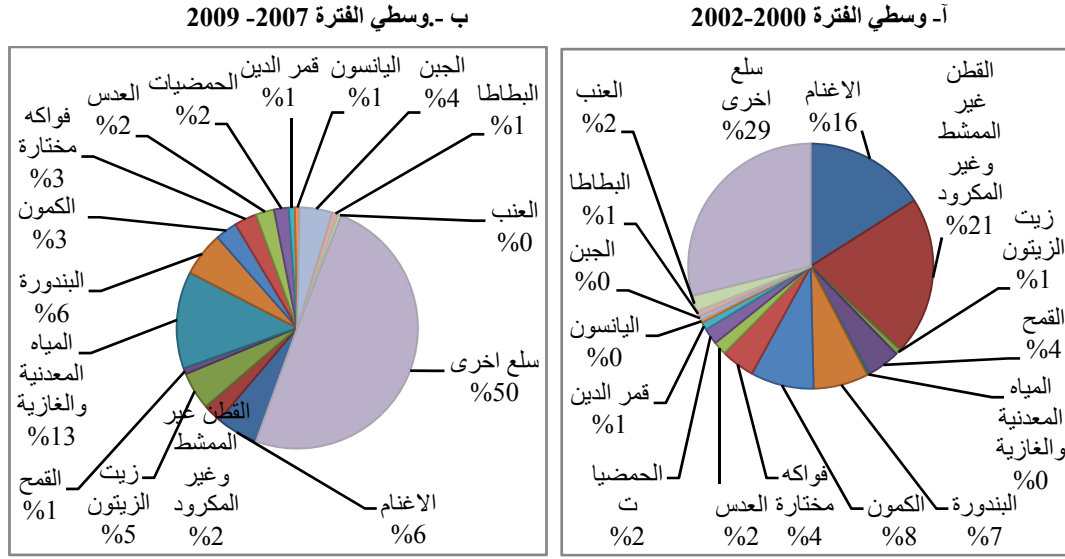
الشكل 10 تركيب الصادرات الزراعية السورية خلال الفترة 2002/2000-2009 (%)



المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية.

ويبين الشكل التالي تطوّر بنية الصادرات الزراعية خلال الفترتين 2002-2000 و 2009-2007 حيث يظهر تحسّن في حصة صادرات الألبان وزيت الزيتون في حين تقلصت حصة صادرات القطن غير المسرح وغير المشط وصادرات الأغنام.

الشكل 11 حصص الصادرات الزراعية السورية الرئيسية (%)



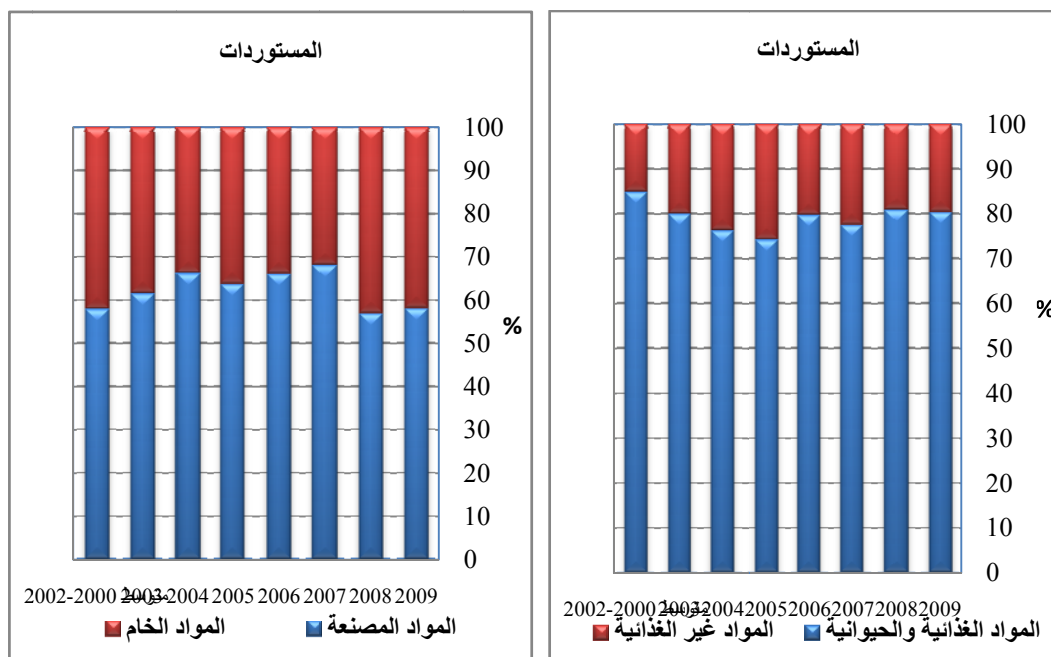
المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية

2.1.4- الواردات الزراعية السورية

عملت الاتفاقيات الموقعة من قبل الحكومة السورية مع بعض البلدان بالإضافة لمشاركة القطاع الخاص على زيادة مستوى الواردات الزراعية زيادة ملحوظة حيث وصل معدل النمو السنوي إلى 23% خلال الفترة 2002-2000 حتى 2009 مما أدى لحدوث عجز في الميزان التجاري الزراعي في بعض السنوات ولكنه ساهم إلى حد كبير في تأمين السلع الاستهلاكية الضرورية للسكان وتوفير المواد الأولية لعملية الإنتاج الزراعي. إن معظم الواردات الزراعية يتمثل في السلع الغذائية والتي تشكل حوالي 80% من إجمالي المستوردات الزراعية والسلع المصنعة وتشكل السلع المصنعة 58% (انخفضت نسبة السلع المصنعة المستوردة بحوالي 10% في عام 2009 مقارنة بالعام 2007) ، وذلك بحسب بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية والمديرية العامة للجمارك وكانت قيمة المستوردات الزراعية في عام 2009 هي الأعلى خلال الفترة المرجعية حيث وصلت إلى 3909 مليون دولار بمعدل نمو يعادل 33.7% عن السنة السابقة. وبلغت نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية 25.6% وهذه النسبة هي أعلى من السنوات السابقة وكانت نسبة المستوردات الزراعية إلى الناتج المحلي الزراعي تعادل 69% أما نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي فهو 12.9% (الشكل 12).

ويلاحظ أن بنية المستوردات الزراعية عام 2009 أصبحت أكثر تركيزاً من الصادرات الزراعية فقد بلغت مساهمة الخمس سلع المستوردة الأولى في إجمالي المستوردات الزراعية نسبة 40% ونسبة العشر سلع الأولى 49%.

الشكل 12 تركيب المستوردات الزراعية السورية خلال الفترة 2002/2000 وحتى 2009 (%)



المصدر: بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية في سورية.

في العام 2009 ، كانت أهم المستوردات الزراعية السورية بحسب فصول التعريفية الجمركية هي الحبوب - السكر والمنتجات السكرية - الفواكه - النباتات الصناعية - البذور الزيتية - القهوة - الشاي - التوابل - الحليب ومنتجات الحليب - الزيوت والدهون النباتية والحيوانية - التبغ - الأخشاب والمنتجات الخشبية في العام 2009 شكلت الحبوب 25% من إجمالي المستوردات الزراعية - السكر والحلويات (14%) - ثم البذور الزيتية (12%) - الأخشاب والمواد الخشبية (7%) فالدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية (6%) وفيما يخص السلع الفردية كانت أهم السلع الزراعية المستوردة في عام 2009 هي السكر - الشاي - الحليب المجفف - الذرة - الكسبة من استخلاص الزيوت - الموز - والشعير ، وشكلت واردات السكر (13.4%) - الذرة (9%) - فول الصويا (8.6%) - الرز (4.7%) - وكسبة البذور الزيتية (4.5%).

يلاحظ من الشكل السابق انخفاض نسبة مستوردات معظم السلع الرئيسية وتشمل الشاي والذرة والسمن النباتي والكسبة وبنور السمسم والقهوة وعباد الشمس والزيوت.

كانت قيمة مستوردات السكر عام 2009 تزيد بمقدار 212 مليون دولار عن القيمة في العام 2008 نتيجة عدم كفاية الإنتاج المحلي وازدياد استهلاكها وبلغ معدل نموها حوالي 39% ، كما زادت مستوردات كسبة كل من فول الصويا والقطن وعباد الشمس بنسبة 164.6% وكذلك ارتفعت المستوردات من الذرة ووصلت إلى 356 مليون دولار وشهدت سورية نموا مستمرا في مستورداتها من الرز خلال الفترة 2009-2002 نتيجة النمو المتزايد في عدد السكان وتحول النمط الاستهلاكي للمواطنين في المقابل هبطت مستوردات كل من الحليب المجفف والشاي بنسب ضئيلة عام 2009.

خاتمة:

مما تقدم نجد أنه حدث تطور كبير في انفتاح سورية على الاقتصاد العالمي منذ البدء بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وقد دلّ على ذلك الكثير من المؤشرات كتحسن أداء كل من الصادرات والواردات والسماح باستيراد العديد من السلع التي كانت محظورة فيما سبق ، كما تطور النمو الاقتصادي الكلي ممثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لعام 2000) نمو قدره 5.8% سنوياً من متوسط الفترة/2001-2000/ وحتى متوسط الفترة /2009/ وبلغ معدل النمو السنوي للصادرات للفترة 2002-2000 وحتى 2009 حوالي 11% في حين ارتفعت المستوردات الكلية بمقدار 10129 مليون دولار بمعدل نمو سنوي قدره 16.9% خلال الفترة 2002-2000 وحتى عام 2009 وقد شملت المستوردات بحسب السلع في عام 2009 منتجات الصناعات التحويلية وبلغت حصتها (87%) - المنتجات الزراعية (11%) - منتجات المقالع والمعادن (1.4%) والسلع الأخرى (0.6%).

كان أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين لسورية في عام 2009 هم العراق وساهم بحصة قدرها (10.5%) - أوكرانيا (6.3%) - تركيا (5.7%) - ألمانيا (5.5%) والصين (5.1%) وكان الميزان التجاري موجبا مع كل من ألمانيا - فرنسا - لبنان - الجزائر والأردن ومن جهة أخرى كان الميزان التجاري سالبا مع أوكرانيا - تركيا وروسيا الاتحادية وكانت سورية تقريبا مستوردة فقط من أوكرانيا والصين. أما التجارة الزراعية فقد حققت نمواً سنوياً قدره 20.4% خلال الفترة 2002-2000 حتى 2009. وبلغ معدل نمو الصادرات الزراعية السنوي 17% خلال الفترة 2002-2000 حتى 2009 وكانت مساهمتها في إجمالي الصادرات تعادل 28%. وقد شهدت الصادرات الزراعية السورية ارتفاع السلع الزراعية المصنعة المصدرة وانخفاض نسبة السلع الخام في إجمالي الصادرات الزراعية السورية. ووصل معدل النمو السنوي للواردات الزراعية إلى 23% خلال الفترة 2002/2000 حتى 2009.

المصادر:

المكتب المركزي للإحصاء.
تقرير التجارة الزراعية السورية (SAT 2009).